جامعة الأمير سلطان
PRINCE SULTAN UNIVERSITY

المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين: تاريخ من الوقوف الثابت والدعم المتواصل

مـركـز حقائق للدراسـات القانـونيـة

أكتوبر-2023م

اتسمت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ تأسيسها بتقديم الدعم الثابت والمستمر تجاه القضية الفلسطينية؛ باعتبارها قضية محورية وأساسية في المواقف الدولية للمملكة، ويعد موقف المملكة تجاه القضية الفلسطينية انعكاساً لالتزامها بمبادئ العدالة الدولية وحقوق الإنسان، وقد تجلّى هذا الدعم في مجموعة واسعة من الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية والقانونية. استندت المملكة في موقفها إلى مبادئ العدالة والشرعية الدولية، وتستهدف تحقيق حل عادل ودائم للصراع، سيتم تسليط الضوء على الجوانب القانونية لموقف المملكة تجاه القضية الفلسطينية. كما سيتم استعراض أمثلة للأوجه المختلفة لدعم المملكة للقضية الفلسطينية، والمبادرات والجهود التي بذلتها المملكة في سبيل دعم الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

الدعم السياسي: تؤكد المملكة باستمرار على حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وهي في سعي مستمر للحد من التصعيد وتقليص دائرة الصراع؛ حفظاً لحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيقاً للسلام والعدل، كما أن المملكة قد طرحت مبادرة السلام العربية في عام (2002) والتي تقترح إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في عام (1967) والسماح للفلسطينيين بإقامة دولتهم.

الدعم المالي: قدمت المملكة دعمًا ماليًا كبيرًا للفلسطينيين عبر السنين، سواء من خلال الجهات الحكومية أو الجمعيات الخيرية، ومن أمثلة هذا الدعم المالي السخي هو ما قَدمه مركز الملك سلمان للإغاثة للشعب الفلسطيني بمبلغ تجاوز (5) مليارات دولار أمريكي.

الدعم الإنساني: في ظل الأزمات والنزاعات، قدمت المملكة مساعدات إنسانية للفلسطينيين، كتوفير الغذاء والدواء، كما تؤكد المملكة على التزامها الثابت بدعم الشعب الفلسطيني وتقديم الخدمات الأساسية له، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والإسكان وغير ذلك بهدف توفير حياة كريمة لهم. وعلاوة على ذلك، تسعى المملكة إلى التعاون الوثيق مع مختلف الجهات الرسمية لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. ومن الأمثلة على ذلك فيما يخص الصحة، دعمت المملكة القطاع الصحي الفلسطيني عن طريق الصندوق السعودي للتنمية، وفيما يخص اللاجئين الفلسطينيين؛ دعمت المملكة وكالة الأونروا -وهي وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى- بمبلغ (27) مليون دولار تشجيعاً لجهود المنظمة ولاستمرارها.

التضامن العربي والإسلامي: تعمل المملكة على توحيد مواقف العالم العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية وتشجيع التضامن فيما بينها من خلال المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ورابطة العالم الإسلامي، واتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي "يونا".

التعليم والتدريب: يعتبر التعليم العامل الأساسي في تنشئة الأجيال وزرع الوعي في المجتمع، وهو أساس لإعداد أجيال قادرة على بناء دولة فلسطينية قوية. لهذا السبب، تولي المملكة أهمية كبيرة لهذا القطاع؛ حيث شيدت، ووسعت، وطورت، وجهزت أكثر من 400 مدرسة ابتدائية ومتوسطة في مناطق متفرقة من الأراضي الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الدعم المالي لجامعات فلسطينية مرموقة مثل جامعة الأزهر وجامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم بمبلغ إجمالي يتجاوز حوالي 741 مليون ريال سعودي، ما يعادل تقريباً 198 مليون دولار أمريكي.

الأمم المتحدة: دعمت المملكة قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني وتدين الأنشطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وقد استخدمت المملكة مقعدها في الأمم المتحدة لتسليط الضوء على الانتهاكات والتعديات التي يتعرض لها الفلسطينيون، كما شاركت المملكة في المفاوضات متعددة الأطراف التي تهدف إلى التوصل إلى حلول للمشكلات الإقليمية، وتسعى إلى العمل على بناء الثقة بين الأعضاء في المجتمع الدولي بهدف تعزيز التعاون وتطوير علاقات طبيعية بين دول الشرق الأوسط، وتسهم في وضع أسس مادية من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

جامعة الدول العربية: تُعتبر المملكة أحد الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية وقد استخدمت هذه المنظمة لتحقيق التوافق العربي حول القضية الفلسطينية وتكوين وحدة عربية في مواجهة القضايا المتعلقة بفلسطين. وتعتبر جامعة الدول العربية منظمة إقليمية تسعى إلى تعزيز وتعميق العلاقات بين دولها الأعضاء، وتنسيق الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وتهدف إلى تحقيق التعاون الجماعي بين الدول الأعضاء، وحماية الأمن القومي العربي، والمحافظة على استقلالية وسيادة الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون العربي المشترك في إطار حدوده الجغرافية.

المحاكم الدولية: دعمت المملكة الجهود الفلسطينية في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، سواء كان ذلك فيما يتعلق باتهامات الجرائم ضد الإنسانية، أو الجدار الفاصل الإسرائيلي، حيث أصدرت المحكمة الدولية في عام 2004م، قرار أكدت فيه "أن الجدار مخالف للقانون الدولي" ،كما أن المحكمة طالبت إسرائيل بإزالة الجدار من جميع الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية ومناطقها، وتعويض الأفراد الذين تضرروا ببناء الجدار. بالإضافة إلى ذلك، طالبت المحكمة الدول بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي نشأ نتيجة بناء الجدار، ودعت الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى النظر في إمكانية اتخاذ إجراءات أخرى لإنهاء هذا الوضع غير القانوني للجدار.

الجمعية العامة للأمم المتحدة

وفيما يتعلق باتهامات الجرائم ضد الإنسانية، فإن في عام 2020م وبتصويت أغلبية بلغ (87) صوتًا، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يدعو محكمة العدل الدولية إلى إصدار فتوى تتعلق بتداعيات انتهاك إسرائيل المستمر لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وكان مشروع القرار الذي تم الموافقة عليه يوضح تعبير الجمعية العامة عن قلقها البالغ بسبب "سلوك إسرائيل في دورها كسلطة محتلة، والتي تتجلى في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بشكل منتظم ومنهجي." وذلك يشمل الانتهاكات المتعددة بما في ذلك استخدام القوة بصورة مفرطة وتنفيذ عمليات عسكرية تسفر عنها إصابة ووفاة المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال والنساء، والمشاركين في مظاهرات سلمية وغير عنيفة، الصحفيين والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية.

المواقف الرسمية والبيانات: تُصدر المملكة بيانات رسمية بشكل متكرر تدين فيها الأنشطة الإسرائيلية وتؤكد على حقوق الفلسطينيين وفقًا للقانون الدولي، ومنها ما صدر مؤخراً إثر ارتفاع مستوى العنف من الجانبين؛ الإسرائيلي والفلسطيني: بأن المملكة "تدعو للوقف الفوري للتصعيد بين الجانبين"، وذكّرت المملكة بتحذيراتها المتكررة والمستمرة من مخاطر انفجار الأوضاع نظراً لاستمرار الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة.

المؤتمرات والقمم: أُقيمت العديد من المؤتمرات والقمم العربية والإسلامية في المملكة العربية السعودية أو بمشاركتها، حيث كانت القضية الفلسطينية دائمًا في صدارة الجدول، ومن الأمثلة عليها الدورة غير العادية لمجلس الدول العربية على مستوى وزراء خارجية العرب المعقودة مؤخراً لمناقشة التصعيدات الأخيرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بمشاركة وزير الخارجية السعودي؛ حيث دعا الأمين العام للجامعة إلى وقف أي تصعيد على قطاع غزة.

خـاتـمـة

يظل دعم المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية شاهداً على التزام المملكة وإخلاصها لقضايا الأمة العربية والإسلامية. ويبرز هذا الدعم كنموذج للمسؤولية والواجب الذي تحمله الدول الكبرى في الدفاع عن القضايا العادلة ودعم حقوق الشعوب والمشاركة لتحقيق العدالة والسلام الدائم في المنطقة، وما ذكر من الأمثلة السابقة إلا غيض من فيض أعمال المملكة في نصرة وإعانة الشعب الفلسطيني، بل تمتد تلك الأعمال لخارج ما ذكرنا من جوانب، ومن ذلك: استضافة المملكة لـ(1000) حاج وحاجة من أسر وذوي أسرى وشهداء وجرحى الشعب الفلسطيني في حج العام الماضي، وغيرها الكثير مما لا يسع المقام ذكره.

عن حقائق..

عن مركز حقـائق؟

يتميز حقـائق بتـقديم خدمات قانونية ذات جودة عالـية في المملكة وفقاً لأعلى المعايير الدولية، وتوظيف التقنيات الحديثة في سبيل تقديم الدراسات والأعمال والخدمات القانونية للمركز. يتميز المركز بالإدارة الفعالة لموارده المؤسسية من أجل تعزيز دوره الإنسـاني والقـانوني في إظـهار الصورة المشـرفة عن النظام القانوني في المملـكة العربية السعودية من خلال الندوات العلمية والمحاضرات العامة والنـشر العلمي والتوعـية والتثقيـف، وخلـق فرص قانونية جديدة بعقد شـراكات محلية ودولية، وتقديم الدراسـات النوعـية المستمرة، وتحسين النمو المهني وخدمة المجتمع و تنويع المعرفة.

الـرؤية

الريادة الإقليمية والعالمية بين مـراكـز الـدراسـات والأبحـاث والاستشارات القانونية.

الرسالة

تقديم دراسات وأبحاث واستشارات قانونية وفق معايير عالية الجودة، وبناء الشراكات الفعـالة بين القطـاعات المختـلفة، بما يُسـهم في تحقيق التطلّعات والمستهدفات الوطنية.

القيـم

- المهنية
- المصداقية
- العدالة

الأهداف الاستراتيجية للمركز

المشاركة الفاعلة في تقديم الأبحاث والدراسات الوطنية ذات البعد الداخلي والدولي، بما يسهم في توضيح الصورة الصحيحة عن المملكة.

تقديم دراسات وأبحاث قانونية ذات جودة عالية وفقًا لأعلى المعايير الدولية، للجهات الحكومية والقطاع الخاص والثالث، وللمجتمع.

نشر الدراسات القانونية وتيسير إتاحة المعلومة القانونية، وتوظيف التقنيات الحديثة في سبيل تقديمها ونشرها.

تطوير وتعزيز البيئة القانونية في المملكة العربية السعودية بما يسهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وما بعدها عن طريق مخرجات المركز ودراساته.

عقد الشراكات المحلية والدولية، والمؤتمرات وورش العمل، وتجويد النمو المهني، وخدمة المجتمع، وتنوع المعرفة، وكل ما فيه خير للإنسانية.

بناء طاقات وقدرات قانونية مؤهلة ومدربة.

@CLS_PSU

مـركـز حقائق للدراسـات القانـونيـة
Haqaiq Center for Legal Studies